



فضل عبد الغني

المؤسس والمدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

فضل عبد الغني باحث قانوني، ومؤسس الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومديرها التنفيذي، وهي منظمة يقودها منذ أكثر من خمسة عشر عامًا.

- ومنذ تأسيس هذه المنظمة الرقابية المستقلة غير الحكومية في حزيران/يونيو 2011، تولّى توجيه ولايتها التشغيلية ومنهجيتها الميدانية ومناصرتها الاستراتيجية في توثيق الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف الرئيسية في النزاع السوري.
- وقد أشرف عبد الغني على الرصد اليومي للانتهاكات وبناء قواعد بيانات منظّمة للتحقق، تتبّع الضحايا المدنيين، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتشريد القسري، وانتهاكات حقوق الملكية، واستخدام الأسلحة الكيميائية والذخائر العنقودية، إلى جانب أدلة المصادر المفتوحة.
- كما أشرف على إصدار أكثر من 1,800 **تقرير وبيان مؤسسي** حتى كانون الأول/ديسمبر 2024، وتولّى التحرير الرئيس لمئات المنشورات، وشارك في عشرات التحقيقات الميدانية والتحليلات القانونية، وقاد التحوّل المؤسسي للشبكة، في أعقاب سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، نحو العدالة الانتقالية، ومراقبة المحاكمات، وسجلات المفقودين، وإصلاح القطاعين القضائي والأمني، والرقابة المستقلة على السلطات اللاحقة وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمحاكمة العادلة.



يركّز عمل عبد الغني على الربط بين التوثيق الميداني والمساءلة القانونية من خلال معايير صارمة تتمحور حول الضحايا. ففي ظل قيادته، قنّنت الشبكة بروتوكولات "عدم الإضرار" التي تتضمن الموافقة المستنيرة، والفصل بين هويات المصادر وملفات القضايا الموضوعية، ومتطلبات صارمة للتثبّت والتعزيز، وتتبع سلسلة الحياة، والبصمة الرقمية، وحفظ البيانات الوصفية، وتصنيف درجات الثقة بالمصادر، وإجراء المقابلات بأسلوب يراعي الصدمات، بحيث تصمد السجلات أمام التدقيق القضائي.

- وبناءً على ذلك، **أسهم توثيق الشبكة في إجراءات أمام هيئات دولية، واعتمدت عليه دول منذ عام 2011:** فقد حدّدته المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تستند إليه في تقديرات الضحايا منذ عام 2012، في عام 2022 بوصفه أحد ثمانية مصادر جرت مطابقتها وإزالة التكرار منها لتقدير أعداد الوفيات المدنية المرتبطة بالنزاع خلال عقده الأول، كما استشهدت به وزارة الخارجية الأمريكية منذ عام 2012، وأشارت إليه حكومات المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا والدنمارك ووكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUA)، واستشهدت به كندا وهولندا في دعواهما بشأن التعذيب ضد سوريا أمام محكمة العدل الدولية في حزيران/يونيو 2023.
- وفي سوريا، اكتسب هذا العمل بُعداً قضائياً في آب/أغسطس 2026، حين أصدرت محكمة الجنايات الرابعة في دمشق أحكاماً في ثلاث قضايا أسهمت فيها سنوات من التوثيق المتراكم.
- كما حافظ عبد الغني على تعاون مؤسسي متواصل مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة بشأن سوريا (IIIM) منذ عام 2017.
- وعلى نطاق أوسع، تُستخدم تقارير الشبكة مرجعاً لدى هيئات أممية، من بينها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.
- وبصفته باحثاً قانونياً ومحللاً للسياسات، يسهم عبد الغني في النقاش الدولي حول العدالة الانتقالية والقانون الإنساني والإصلاح المؤسسي، ويكتب بانتظام في منصات عربية وإنجليزية. وهو مؤلف كتابين صدرا عام 2026 عن دار الفكر، يتناول أولهما استخدام الأسلحة الكيميائية في ضوء القانون الدولي، ويتناول الثاني الإصلاح البنيوي للقضاء السوري (والأول منقّح عن أطروحته لنيل درجة الماجستير في القانون)، إلى جانب تعليقات قانونية مشتركة مع باحثين من أمثال كينيث روث وروتي تيتل في موقعي Just Security و Opinio Juris، وفصل في كتاب حول الحوكمة وبناء المؤسسات في سوريا ما بعد الحرب، وأوراق سياسات لصالح المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة)، ومجلة رواق عربي الصادرة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، و Völkerrechtsblog، و Digital War.
- كما كتب مئات من المقالات والتحليلات القانونية ومقالات الرأي في وسائل إعلام عربية وإنجليزية، منها الجزيرة، والعربي الجديد، وتلفزيون سوريا، وصحيفة الثورة الوطنية، وأسهم في الموسوعة العربية التابعة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- وتطرح أطره السياساتية مقارنة شاملة للعدالة في مرحلة ما بعد النزاع، تجمع بين المساءلة الجنائية والمحاكم المختلطة السورية الدولية من جهة، وحفظ أدلة المقابر الجماعية، وإنشاء سجل وطني موحد للمفقودين ضمن برنامج "أثر"، والتدقيق الشامل على مستوى المنظومة من جهة أخرى.



قدّم عبد الغني بيانات وإحاطات في محافل دولية، منها مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتحديث عن توثيق استخدام الأسلحة الكيميائية في فعالية جانبية بعنوان "مراجعة الحقائق: توثيق الاستخدام الواسع للأسلحة الكيميائية في سوريا"، دعت إليها البعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الشبكة في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

- وبين عامي 2014 و2024، شارك سنوياً في فعاليات جانبية رفيعة المستوى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، نظمتها الشبكة أو شاركت في تنظيمها برعاية دول منها الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وقطر وهولندا وكندا، حول المساءلة والتعذيب والإخفاء القسري وعودة اللاجئين.
- وفي تموز/يوليو 2026، مثل الشبكة ضمن وفد من المجتمع المدني السوري التقى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وتناول اللقاء سيادة القانون، وتحديات الانتقال المؤسسي، وحماية المدنيين.
- ويظهر بانتظام بصفته معلّقاً قانونياً خبيراً في قضايا العدالة الانتقالية والولاية القضائية الدولية وحقوق الإنسان، وقد نُشرت تعليقاته في وسائل إعلام منها نيويورك تايمز، وول ستريت جورنال، وواشنطن بوست، والغارديان، ورويترز، والإندبندنت، وسي إن إن، ودويتشه فيله، وهيئة الإذاعة الكندية (CBC)، وهيئة الإذاعة الأسترالية (ABC)، وصوت أمريكا، والجزيرة، وميدل إيست آي، وذا ناشيونال.
- وإلى جانب هذا العمل في المناصرة، يدرّب الباحثين من طلاب الدراسات العليا والمدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين على إعداد التقارير القائمة على الأدلة والتوثيق الميداني، إذ عمل مدرّساً رئيساً في برنامج أكاديمية فضاءات ميديا حول الصحافة الملتزمة بمعايير حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2024، وقُدّم تدريبات في القانون الدولي الإنساني للمكاتب السياسية لفصائل المعارضة المسلحة بين عامي 2015 و2016. كما يدرّس طلاب المعهد العالي للقضاء في دمشق وطلاب الدراسات العليا في معهد الدوحة للدراسات العليا.

حاز عبد الغني **الجائزة الفرنسية الألمانية لحقوق الإنسان وسيادة القانون لعام 2023**، التي تمنحها وزارتنا الخارجية الفرنسية والألمانية، تقديرًا لمناصرته لحقوق الإنسان وقيادته لجهود التوثيق، ويعمل كذلك مستشاراً ومدرّساً لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في شمال أفريقيا، إذ يقدّم المشورة في مجالات الحوكمة والقانون الدولي ومعايير التوثيق وإعداد تقارير حقوق الإنسان والمناصرة الاستراتيجية، ويصمّم ويقدم وحدات تدريبية متخصصة حول التوثيق القائم على الأدلة ورصد حقوق الإنسان.

وهو حاصل على درجة الماجستير (LL.M.) في القانون الدولي من جامعة دي مونتفورت في لستر عام 2020، ويعمل حالياً باحثاً لنيل درجة الدكتوراه في القانون الجنائي الدولي والعدالة الانتقالية في جامعة غلاسكو، وكان قد أتمّ في الأصل درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية باختصاص إدارة المشاريع من جامعة دمشق عام 2006.

